

كان يحسن لا تظهر حكمته للعقول ولا يفهمه اكثر الناس  
وقد لا يفهمونه كلهم كما لقد روي في موضع الدلالة قتل الغلام  
وخزق السببية فان صورتهما صورة الذكر وكان صحيحا في  
نفس الامر له حكم بيته كتحليل لا تظهر الخلق فاذا علمهم الله على  
بها علموها ولهذا قال وما فعلته عن امرى يعني بل يا امر الله تعالى  
والله اعلم البواطن **فضائل الصحابة**  
رضي الله عنهم قال الامام ابو عبد الله المازري رحمه الله  
اختلف الناس في تفضيل بعض الصحابة على بعض فقالت فرقة  
لا يفضلون بل سلك عن ذلك وقال الجمهور بالتفضيل ثم  
اختلفوا فقال اهل السنة افضلهم ابو بكر الصديق رضي الله عنه  
وقالت الخطابية افضلهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقالت  
الراوية افضلهم العباس رضي الله عنه وقالت الشيعة  
على رضي الله عنه واتفق اهل السنة على ان افضلهم ابو بكر  
ثم عمر قال جمهورهم ثم عثمان ثم علي وقال بعض اهل السنة  
من اهل الكوفة يتقدم على علي عثمان والصحيح المشهور يتقدم  
عثمان قال ابو منصور الغدادي اصحابنا مجمعون على ان  
افضلهم خلفا الاربعة على الترتيب المذكور ثم تمام العشرة  
ثم اهل بدر ثم احد ثم بيعة الرضوان ومن له منزلة اهل العقبة  
من الانصار وكذلك السابقون الاولون وهم من صحبة النبي  
في قول ابن المسيب وطائفة وفي قول الشعبي اهل بيعة الرضوان  
وفي قول عطاء ومحمد بن كعب اهل بدر قال القاضي عياض  
وقد ذهب طائفة منهم ابن عبد البر الى ان من توفي من الصحابة  
في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من بقي بعد  
وهذا الاطلاق غير مرضي ولا مقبول واختلف العلماء في ان  
التفضيل المذكور قطعي ام لا وهل هو في الظاهر والباطن

137  
امر في الظاهر خاصة ومن قال بالقطع ابو الحسن الاشعري  
وقال هم في الفضل على ترتيبهم في الامامة ومن قال بانه  
اجتهادي فلي ابو بكر الباقين وذكر ابن الباقين اختلاف  
العلماء في ان التفضيل هل هو في الظاهر ام في الباطن  
جميعا وكذلك اختلفوا في غايبته وخدايمه ايها افضل وفي  
غايبته وفارطة رضي الله عنهم اجمعين واما عثمان رضي الله عنه  
فخلافه صحيح بالاجماع وقيل مظلوما وقتل فسنة لان موينا  
القتل مضبوطة ولا يخرج منه رضي الله عنه ما يقتضيه ولا يشارك  
في قتله احد من الصحابة واما قتله هج وراع من غوغا القبايل  
وسفلة الاطراف والارذل تحيروا وفصدوه من مصر  
فجرت الصحابة المحاضرون عن دفعهم فخصوه حتى قتلوه  
رضي الله عنه واما علي رضي الله عنه فخلافه صحيح بالاجماع وكان  
هو الخليفة في وفده لا خلافة لغيره واما معاوية رضي الله عنه  
فهو من العدول الفضلاء والصحابة الجياد رضي الله عنهم  
واما المحروب التي جرت فكانت لكل طائفة شبهة اعتقدت  
بصواب انفسها بسببها وكلهم عدول رضي الله عنهم ومساوون  
في حروبهم وغيرها ولم يخرج يحيى من ذلك احدا منهم من العدالة  
لانهم مجتهدون اختلفوا في مسائل من محل الاجتهاد وكان يختلف  
المجتهدون بعدهم في مسائل من الدعا وغيرها ولا يلزم من  
ذلك نقص احد منهم واعلم ان سبب تلك الحروب ان القضايا  
كانت مشبهة فلنشهد اشتباهها اختلف اجتهادهم ومساروا  
ثلاثة اقسام وهم ظهر لهم بالاجتهاد ان الحق في هذا الطرف  
وان محال في باع فوجب عليهم نصرته وقتال الباغي عليه فيما اعتد  
فتمثلوا ذلك وقد كان محل لمن هذه صفة التاجر عن مساعدة  
اعام العدل في قتال البغاة في اعتقاده ونسب عكس هو لا يظهر